الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة التاسعة والستون
الملحق رقم ٣٥

A/69/35

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٤

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2086

[٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤]

المحتويات

الفصل		الصفحة
كتاب الإحالة		٤
الأول	مقدمة	٥
الثاني	ولاية اللجنة	٨
الثالث	تنظيم الأعمال	٩
	ألف – عضوية اللجنة وأعضاء المكتب	٩
	بـاء – المشاركة في أعمال اللجنة	٩
الرابع	استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين	١٠
الخامس	الإجراءات التي اتخذتها اللجنة	٢٢
	ألف – الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢/٦٨	٢٢
	بـاء – الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ١٢/٦٨ و ١٣/٦٨	٢٢
السادس	الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ١٤/٦٨	٢٩
السابع	استنتاجات اللجنة وتوصياتها	٣١

كتاب الإحالة

[٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤]

السيد الأمين العام،

يشرفني أن أرفق طيه تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لتقديمه إلى الجمعية العامة عملا بالفقرة ٢ من قرارها ١٢/٦٨ المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

ويغطي التقرير الفترة الممتدة من ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

(توقيع) فودي سيك
رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

سعادة السيد بان كي – مون
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

الفصل الأول

مقدمة

١ - في البداية، تميزت الفترة المشمولة بهذا التقرير، بالجهود التي بذلها المجتمع الدولي للمساعدة على المضي قدما في مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية، التي اضطلعت الولايات المتحدة الأمريكية بدور الوسيط فيها والتي انطلقت في تموز/يوليه ٢٠١٣. ولكن قيام إسرائيل بتشجيع الخطط والمناقصات المتعلقة ببناء آلاف الوحدات السكنية الجديدة في المستوطنات غير القانونية الموجودة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية لا يزال يقوض المحادثات. وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤، أرجأت إسرائيل إطلاق سراح الدفعة الأخيرة من الأسرى الفلسطينيين المعتقلين منذ فترة ''ما قبل أوسلو''، منتهكة بذلك الاتفاق الذي توصل إليه الجانبان بوساطَة الولايات المتحدة. وبعد ذلك بوقت قصير، قامت حكومة دولة فلسطين بإيداع صكوك الانضمام إلى اتفاقيات جنيف، وعدد من المعاهدات الدولية، وهي خطوة كانت قد أُرجئت أثناء المفاوضات. وردت إسرائيل على ذلك بالإعلان عن بناء مئات من الوحدات السكَنية الجديدة في المستوطنات. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، توصلت منظمة التحرير الفلسطينية وحماس إلى اتفاق لوضع حد للانقسام الذي بدأ في عام ٢٠٠٧ ولتشكيل حكومة توافق وطني. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي رحّب بالمصالحة الفلسطينية، فقد اعترضت إسرائيل عليها وقامت في ٢٤ نيسان/أبريل بتعليق محادثات السلام.

٢ - وبعد ذلك بوقت قصير، شهدت الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تدهورا سريعا. فقد استغلت إسرائيل اختطاف وقتل ثلاثة مراهقين إسرائيليين يدرسون في المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية في ١٢ حزيران/يونيه، لإطلاق عملية عسكرية واسعة النطاق في الضفة الغربية. وشنت قوات الاحتلال الإسرائيلية مئات الغارات العسكرية، وقامت خلال هذه العملية بقتل ستة مدنيين فلسطينيين وجرح واعتقال مئات الآخرين.

٣ - وازدادت حدة التوترات التي تحيط بقطاع غزة في حزيران/يونيه بعد قيام إسرائيل باغتيال أحد النشطاء الفلسطينيين والطفل الذي كان برفقته، ونتيجة للعمليات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية. وفي ٧ تموز/يوليه، شنّت إسرائيل عملية ''الجرف الصامد'' التي ادعت أن هدفها هو وقف إطلاق الصواريخ الفلسطينية من غزة. وخلال هذه العملية التي استمرت ٥٠ يوما، قتلت إسرائيل ١٨٩ ٢ فلسطينيا كان ٦٧ في المائة منهم من المدنيين، من بينهم ٥١٣ طفلا و ٢٦٩ امرأة، وأصابت أكثر من ٠٠٠ ١١ شخص بجراح. وقُتل

ستة وستون جنديا إسرائيليا، بالإضافة إلى خمسة مدنيين، من بينهم مواطن أجنبي. ودُمِّرت منازل أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ فلسطيني في غزة أو لحقت بها أضرار بالغة. وتسبب هذا الدمار الهائل في تدهور الأحوال المعيشية لـ ١,٨ مليون شخص من سكان غزة التي كانت تعيش أصلا في أزمة بسبب الحصار الذي تفرضه عليها إسرائيل منذ ثماني سنوات. وقد أدانت اللجنة، في العديد من المناسبات، استخدامَ إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للقوة المفرطة وغير المتناسبة ضد المدنيين الفلسطينيين وضد الهياكل الأساسية الفلسطينية، ودعت مرارا إلى رفع الحصار الإسرائيلي. كما أدانت اللجنة الإطلاق العشوائي للصواريخ من غزة باتجاه المدن والهياكل الأساسية المدنية الإسرائيلية.

٤ - وواصلت إسرائيل شن غاراتها العسكرية وعمليات التوغل المتكررة في الضفة الغربية، مما أدى إلى قتل وجرح فلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تم إلقاء القبض على الآلاف من الفلسطينيين، من بينهم نساء وأطفال، وذلك بالإضافة إلى أكثر من ٥ ٠٠٠ فلسطيني لا يزالون قابعين في السجون أو في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية. وواصلت قوات الاحتلال الإسرائيلية استخدام القوة المفرطة في التعامل مع المدنيين الفلسطينيين العزّل أثناء المظاهرات ضد الاحتلال. واستمرت إسرائيل في توسيع مستوطناتها غير القانونية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ووافقت على تشييد الآلاف من وحدات الاستيطان الجديدة. وبعد مرور عشر سنوات على صدور فتوى محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠٤، لا يزال بناء الجدار الفاصل والنظام المرتبط به متواصلا، مما أدى إلى تفتيت وحدة الأرض الفلسطينية، وإعاقة حرية التنقل فيها وإمكانية الوصول إليها، وزاد من عزلة القدس الشرقية وألحق المزيد من الأضرار بالظروف الاجتماعية - الاقتصادية للشعب الفلسطيني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة في القدس الشرقية المحتلة تبعث على بالغ القلق، من جراء زيادة عدد عمليات الاقتحام التي يقوم المتطرفون الإسرائيليون إلى حرم المسجد الأقصى وكذلك أعمال التحريض والاستفزاز، فضلا عن استمرار مصادرة الأراضي، والقيام بأعمال الحفر بالقرب من الأماكن المقدسة، وهدم المنازل، وإلغاء بطاقات هوية السكان الفلسطينيين وطردهم من ديارهم.

٥ - وتواصلت جهود بناء الدولة والمؤسسات الفلسطينية ولكنها تعثرت بسبب القيود والعقبات التي تفرضها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، مما أدى إلى استمرار عرقلة الحركة العادية للأشخاص والسلع والنشاط الاقتصادي، وأعاق تحقيق التنمية والنمو بشكل مطرد. وبعد أن قامت دولة فلسطين في نيسان/أبريل بإيداع صكوك الانضمام لاتفاقيات جنيف، فقد

بدأ نفاذ انضمامها على الفور، كما بدأ نفاذ سبع معاهدات من المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان، البالغ عددها تسع معاهدات، بالإضافة إلى أحد البروتوكولات الموضوعية.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ومكتبها على لفت انتباه المجتمع الدولي إلى أن سنة ٢٠١٤ هي السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، كما أعلنتها الجمعية العامة في قرارها ١٢/٦٨، من أجل حشد دعم واسع النطاق لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين، حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير. وقامت اللجنة برصد الحالة على أرض الواقع والتطورات السياسية، ونفذت برنامجها الخاص بعقد اجتماعات ومؤتمرات دولية، وأجرت مشاورات مع ممثلي الحكومات والبرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية الدولية، وكذلك مع ممثلي المجتمع المدني. وواصلت اللجنة تأكيد موقفها المبدئي بأنه لا يمكن التوصل إلى تسوية دائمة لقضية فلسطين إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وتحقيق استقلال دولة فلسطين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، على أن تكون عاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

٧ - وركّز الاجتماع الدولي الذي نظمته اللجنة في كيتو في آذار/مارس على اعتراف بلدان المنطقة بدولة فلسطين وعلى الحصول على تأييدها للحل القائم على وجود دولتين. وفي نيسان/أبريل، عقدت اللجنة اجتماع مائدة مستديرة في جنيف بشأن الجوانب القانونية لقضية فلسطين. وبعد ذلك، عُقد الاجتماع الدولي بشأن قضية القدس في أنقرة في أيار/مايو. وتم تنظيم هذا الاجتماع بالتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي وحكومة تركيا. وعُقدت حلقة دراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في نيروبي، وقد ركّزت على تمتين الدعائم الاقتصادية للدولة المستقلة. ونظمت اللجنة أيضا سلسلة من المناسبات في إطار السنة الدولية، من بينها عقد اجتماع مشترك مع جامعة الدول العربية في القاهرة، واجتماع خاص للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لصدور فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار، كما نظمت إحاطات رفيعة المستوى، وعرض أفلام في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

الفصل الثاني

ولاية اللجنة

٨ - أنشأت الجمعية العامة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بموجب قرارها ٣٣٧٦ (د-٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، وأناطت بها مهمة التوصية ببرنامج يرمي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف التي اعترفت بها الجمعية العامة في قرارها ٣٢٣٦ (د-٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الموقع الشبكي الذي تتعهده شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة وهو متاح على العنوان التالي: http://unispal.un.org/unispal.nsf/com.htm.

٩ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، جددت الجمعية العامة ولاية اللجنة (القرار ١٢/٦٨)، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تزويد شعبة حقوق الفلسطينيين بالموارد اللازمة لتنفيذ برنامج عملها (القرار ١٣/٦٨)، وطلبت مواصلة البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين (القرار ١٤/٦٨). واتخذت الجمعية أيضا القرار ١٥/٦٨، المعنون ''تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية''.

الفصل الثالث

تنظيم الأعمال

ألف - عضوية اللجنة وأعضاء المكتب

١٠ - تتألف اللجنة من الدول الأعضاء التالية أسماؤها: أفغانستان، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوكرانيا، وباكستان، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، وتركيا، وتونس، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وسيراليون، وغيانا، وغينيا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقبرص، وكوبا، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، وناميبيا، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند.

١١ - والدول التي تتمتع بمركز المراقب في جلسات اللجنة هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وبلغاريا، وبنغلاديش، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وسري لانكا، والصين، والعراق، وفييت نام، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، والنيجر، واليمن، وكذلك دولة فلسطين، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي.

١٢ - وفي الجلسة ٣٥٧ المعقودة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أعادت اللجنة انتخاب عبد السلام ديالو (السنغال) رئيسا، وظاهر تنين (أفغانستان)، ورودولفو رييس رودريغيز (كوبا)، وديسرا بيركايا (إندونيسيا)، وويلفريد إمفولا (ناميبيا)، وماريا روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) نوَّابًا للرئيس، وكريستوفر غريما (مالطة) مقررًا. وفي الجلسة ٣٦٤ المعقودة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، انتخبت اللجنة فودي سيك (السنغال) رئيسا جديدا خلفًا لعبد السلام ديالو، الذي عيّنته حكومته في منصب آخر.

باء - المشاركة في أعمال اللجنة

١٣ - على غرار السنوات السابقة، أكدت اللجنة مجددا أن باب المشاركة في أعمالها مفتوح أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمراقبين لديها الراغبة في ذلك. ووفقا للممارسة المتبعة، شاركت دولة فلسطين في أعمال اللجنة بصفة مراقب، وحضرت جميع جلساتها، وقدمت إحاطات وأدلت بملاحظات وعرضت مقترحات لكي ينظر فيها كل من اللجنة ومكتبها.

الفصل الرابع

استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين

التطورات السياسية

١٤ - أُحبطت محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية التي بدأت في تموز/يوليه ٢٠١٣ واضطلعت الولايات المتحدة بدور الوسيط فيها، مرارا وتكرارا نتيجة لاستمرار إسرائيل في توسيع مستوطناتها والتدابير غير القانونية الأخرى التي قامت بها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأبلغت منظمة ''السلام الآن''، وهي منظمة ترصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلية، بأن الحكومة الإسرائيلية قامت خلال فترة الأشهر التسعة التي تلت بداية المحادثات في تموز/يوليه ٢٠١٣، بتشجيع الخطط الرامية لبناء ما لا يقل عن ٨٥١ ١٣ وحدة سكنية في المستوطنات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، أي بمعدل وسطي قدره ٥٠ وحدة يوميا.

١٥ - وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤، أرجأت إسرائيل إطلاق سراح الدفعة الرابعة والأخيرة من الأسرى الفلسطينيين المعتقلين منذ فترة ''ما قبل أوسلو'' الذين يبلغ عددهم ٢٦ سجينا رغم موافقتها على ذلك في إطار الاتفاق الذي تم التوصل إليه بوساطة الولايات المتحدة والذي أدى إلى استئناف المفاوضات. وفي ١ نيسان/أبريل، قدّمت دولة فلسطين صكوك الانضمام إلى ٢١ معاهدة واتفاقية دولية. وردت إسرائيل على ذلك بالإعلان، في اليوم نفسه، عن إعادة إصدار ٧٠٨ طلبات تقديم عطاءات لبناء مستوطنات غير قانونية في القدس الشرقية. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، توصلت منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس إلى تحقيق المصالحة واتفقا على تشكيل حكومة توافق وطني في غضون خمسة أسابيع، وعلى تنظيم انتخابات في موعد أقصاه ستة أشهر من تشكيل الحكومة. وفي اليوم التالي، وكرد فعل على هذه المصالحة، قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي تعليق مفاوضات السلام.

١٦ - وفي ٢ حزيران/يونيه، أدت حكومة الوفاق الوطني، التي يرأسها رئيس الوزراء رامي الحمد الله، اليمينَ أمام الرئيس عباس. وأعلنت إسرائيل علنا عن اعتراضها على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وردت بالإعلان عن بناء الآلاف من المنازل الجديدة للمستوطنين، على الرغم من ترحيب المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمين العام للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، بتشكيل حكومة الوفاق الوطني وإعراب الولايات المتحدة الأمريكية عن استعدادها للعمل معها.

١٧ - وخلال الخطاب الذي أدلى به الرئيس عباس أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، ذكر أن دولة فلسطين والمجموعة العربية تستعدّان لتقديم مشروع قرار لمجلس الأمن يؤكد الهدف المتمثل في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين في غضون إطار زمني محدد.

الأمن

١٨ - في ١٢ حزيران/يونيه، اختُطف ثلاثة مراهقين إسرائيليين وقتلوا في الضفة الغربية بينما كانوا في طريق عودهم من مدرسة تلمودية في إسرائيل إلى منازلهم الكائنة في مستوطنتين غير قانونيتين. وشنت قوات الاحتلال الإسرائيلية عمليات عسكرية عنيفة واسعة النطاق في جميع أنحاء الضفة الغربية قُتل خلالها ستة مدنيين فلسطينيين، من بينهم صبي يبلغ من العمر ١٥ عاما، واعتُقل مئات زُعم أنهم في الغالب أعضاء في حركتي حماس والجهاد الإسلامي، منهم ما يربو على ٥٠ فلسطينيا كان قد أُطلق سراحهم في إطار صفقة تبادل الأسرى مقابل الإفراج عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط. وفرضت قوات الاحتلال أيضا مزيدا من القيود الصارمة على التنقل التي منعت الفلسطينيين من الوصول إلى الخدمات والأسواق وأماكن العمل وأسفرت عن خسائر اقتصادية فادحة. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، عثرت قوات الاحتلال على جثث المراهقين الثلاثة بالقرب من الخليل. وثأرا لهم، قامت مجموعة من الإسرائيليين في ٢ تموز/يوليه باختطاف صبي فلسطيني يبلغ من العمر ١٦ عاما وأحرقته حيا. وعلى إثر ذلك، عمّت الاحتجاجات والمواجهات العنيفة جميع أنحاء القدس الشرقية وامتدت إلى الضفة الغربية، مما أدى إلى إصابة زهاء ٥٧٠ مدنيا فلسطينيا بجروح على يد القوات الإسرائيلية، منهم ٣١ مدنيا من جراء إصابتهم بالذخيرة الحية.

١٩ - ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بدأ تفاهم تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس ينهار تدريجيا، وازدادت حدة التوتر في غزة والمناطق المحيطة بها في ١١ حزيران/يونيه عندما استهدفت القوات الجوية الإسرائيلية شخصا زعمت أنه مقاتل، فأردته قتيلا هو وطفل في العاشرة من العمر كان بصحبته في بيت لاهيا في شمال قطاع غزة. وردّت الفصائل الفلسطينية بإطلاق قذائف على جنوب إسرائيل، فردّ عليها الجيش الإسرائيلي بغارات جوية استهدفت منشآت عسكرية مزعومة في غزة. وتصاعدت حدة التوترات بعد اختطاف الشبان الإسرائيليين الثلاثة في الضفة الغربية وما أعقبه من أعمال عسكرية إسرائيلية.

٢٠ - وفي ٧ تموز/يوليه، شنت إسرائيل عملية عسكرية واسعة النطاق على قطاع غزة أطلقت عليها اسم ”عملية الجرف الصامد“، معلنة أن الهدف منها هو وقف إطلاق الصواريخ من قبل الفلسطينيين على جنوب إسرائيل وتدمير المنشآت العسكرية التابعة لحماس وغيرها من الجماعات المسلحة. وأدى القصف الجوي والبحري المكثف والعمليات البحرية التي شُنت على جميع أنحاء قطاع غزة إلى وقوع خسائر فادحة في أرواح الفلسطينيين معظمها من المدنيين. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أطلق الجيش الإسرائيلي ٨٣٠ ٥ صاروخا في ٠٢٨ ٤ غارة جوية، بالإضافة إلى ٥٠٧ ١٦ من قذائف المدفعية وقذائف الدبابات و ٤٩٤ ٣ قذيفة بحرية، على أهداف في قطاع غزة. وقُتل ١٨٩ ٢ فلسطينيا خلال هذا العدوان، منهم ٤٨٦ ١ مدنيا من بينهم ٥١٣ طفلا و ٢٦٩ امرأة، وأصيب ١٠٠ ١١ فلسطيني بجروح، من بينهم ٣٧٤ ٣ طفلا و ٠٨٨ ٢ امرأة و ٤١٠ مسنين. ويُقدّر أن زهاء ٠٠٠ ١ طفل من الأطفال المصابين سيعانون من عجز دائم، وأن زهاء ٥٠٠ ١ طفل يتيمٍ سيحتاجون إلى مساعدة مستمرة من قطاعي حماية الطفل ورعاية الطفل. واستهدفت الغارات الجوية الإسرائيلية أكثر من ٠٠٠ ١ مترل، فدمرت تماما ٠٠٠ ١٨ وحدة سكنية أو ألحقت بها أضرارا جسيمة، وجعلت ما يقرب من ٠٠٠ ١٠٨ بلا مأوى. وتشير التقديرات إلى أن عدد النازحين في أوج الأعمال القتالية، بلغ ٠٠٠ ٤٨٥ شخص، أي ٢٨ في المائة من سكان غزة، لجأ منهم ٠٠٠ ٢٩٠ شخص إلى المدارس التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). واستهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلية مدارس الأونروا مباشرة ثلاث مرات، مع أنها تعلم تماما أن تلك المدارس تستخدم كملاجئ للنازحين، مما أسفر عن مقتل ٤٥ فلسطينيا، من بينهم ١٧ طفلا، وعن إصابة ٣١٧ فلسطينيا بجروح. وأُصيب ما يقدر بنحو ١١٨ منشأة تابعة للأونروا بأضرار.

٢١ - وخلال العدوان الإسرائيلي، دُمر مستشفى واحد وسبعة مستوصفات تدميرا كاملا، وأُصيب ١٦ مستشفى و ٥١ مستوصفا آخر بأضرار. ودُمرت أربعة عشر سيارة إسعاف تدميرا كاملا، وأُصيبت ٣٣ سيارة أخرى بأضرار جزئية. وفقد معظم سكان غزة أصولهم الإنتاجية: إذ أصيب ٤١٩ محلا تجاريا وورشة بأضرار، وتم تدمير ١٢٨ منها تماما، مما قضى على الاقتصاد وجعل ٠٠٠ ٣٠ شخص آخر عاطلين عن العمل. كما ألحقت الهجمات الإسرائيلية أضرارا مباشرة جسيمة بالأراضي الزراعية في غزة، التي تبلغ مساحتها ٠٠٠ ١٧ هكتار، وبمعظم الهياكل الأساسية الزراعية. وفي أواخر آب/أغسطس، أشارت التقديرات إلى وجود ٠٠٠ ٧ ذخيرة غير منفجرة تهدد حياة المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، ظل وقف إطلاق النار المتفق عليه في ٢٦ آب/أغسطس ساريا إلى

حد كبير. وأُصيبت محطة توليد الطاقة الكهربائية في غزة بأضرار أثناء غارة جوية إسرائيلية في ٢٩ تموز/يوليه، وهي لا تزال غير صالحة للعمل، وما زال التيار الكهربائي ينقطع لمدة ١٨ ساعة يوميا في معظم أنحاء غزة. وتشير تقديرات حكومة دولة فلسطين إلى أن إعادة بناء غزة ستكلف ٧,٨ بلايين دولار.

٢٢ - وأعربت منظمات حقوق الإنسان عن قلقها الشديد إزاء الحوادث التي كان فيها المدنيون أو الممتلكات المدنية هدفا للغارات الجوية الإسرائيلية في ظروف يزعم أنها لم تكن على مقربة من إطلاق الصواريخ أو أنشطة الجماعات المسلحة. وأبلغت منظمة رصد حقوق الإنسان عن عدة حوادث أطلق فيها الجنود الإسرائيليون النار على المدنيين الهاربين. وأفادت منظمة العفو الدولية بأن هناك أدلة متزايدة على أن إسرائيل شنت فيما يبدو هجمات متعمدة على المستشفيات والأخصائيين الصحيين، مما أسفر عن مقتل ستة مساعدين طبيين. وفي ٢٣ تموز/يوليه، اتخذ مجلس حقوق الإنسان قرارا يتناول فيه الأزمة ويقرر فيه، في جملة أمور، أن يرسل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي التي وقعت في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وخاصة في قطاع غزة، منذ ١٣ حزيران/يونيه (القرار دإ-٢١/١).

٢٣ - وعلى الجانب الإسرائيلي، قُتل ٦٦ جنديا، ومنسق أمني، وأربعة مدنيين من بينهم طفل يبلغ من العمر أربعة أعوام، ومواطن أجنبي، وأصيب زهاء ١٣٠ مدنيا بجروح أثناء عملية غزة. وأُفيد بأن الجماعات المسلحة الفلسطينية أطلقت ٤ ٨٤٤ صاروخا و ١ ٧٣٤ قذيفة هاون على إسرائيل.

٢٤ - وقبل ٧ تموز/يوليه، قتلت القوات الإسرائيلية ٢٢ فلسطينيا وأصابت ما يزيد على ٢٠٠ فلسطيني في قطاع غزة بجراح خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك في حوادث تشمل الغارات الجوية وإطلاق الرصاص الحي على الفلسطينيين قرب السياج الحدودي. وقُتل إسرائيلي على يد قناص فلسطيني عندما كان يصلح السياج الفاصل بين غزة وإسرائيل. وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ٥٣ فلسطينيا وأصابت ما يزيد على ٤ ٨٠٠ فلسطيني بجراح خلال الفترة المشمولة بالتقرير (حتى ٢٩ أيلول/سبتمبر)، بما في ذلك أثناء الاشتباكات مع المتظاهرين. وقتل فلسطينيون خمسة إسرائيليين في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

المستوطنات

٢٥ - واصلت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، نشاطها الاستيطاني غير القانوني وكثفته في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، الأمر الذي يزيد من تضاؤل فرص تحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وفي ٣ آذار/مارس، ذكر المكتب المركزي للإحصاءات في إسرائيل أن أعمال البناء في المستوطنات زادت بأكثر من الضعف في عام ٢٠١٣ بالمقارنة مع عام ٢٠١٢، من ١٣٣ ١ وحدة سكنية إلى ٥٣٤ ٢ وحدة سكنية.

٢٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعلنت إسرائيل عما يلي أو أقرته أو واصلته أو أصدرت ترخيصا به، أو كشفت عنه هيئات الرقابة أو وسائط الإعلام: تشييد ٨٦٠ وحدة سكنية في مستوطنات ''أرييل'' و ''معاليه أدوميم'' و ''جفعات زئيف'' و ''بيتار عليت'' و ''كاربي شومرون'' و ''إلكانا''، و ٥٠٠ ٢ وحدة جديدة أخرى في جميع أنحاء الضفة الغربية (٣١ تشرين الأول/أكتوبر)؛ والإعلان عن استدراج عطاءات لبناء ٢٨٣ وحدة في ''إلكانا''، و ١١٤ وحدة في ''معاليه أدوميم''، و ١٩٦ وحدة في ''كاربي شومرون''، و ١٠٢ وحدة في ''جفعات زئيف''، و ١٨ وحدة في ''أرييل''، و ٨٠ وحدة في ''آدم''، و ٢٣٨ وحدة في ''بيتار عليت'' (٣ تشرين الثاني/نوفمبر)؛ ووضع خطط لبناء ٧٨٦ ١٩ وحدة سكنية في الضفة الغربية (١٢ تشرين الثاني/نوفمبر)؛ وتشييد ٨٢٩ مترلا جديدا للمستوطنين في الضفة الغربية (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر)؛ ووضع خُطط لبناء ٢٥٠ وحدة في ''عوفرا''، و ٢٢ وحدة في ''كاربي شومرون'' (٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)؛ وتشييد ٨٠١ وحدة في الضفة الغربية (١٠ كانون الثاني/يناير)؛ ووضع خطط لبناء ٣٨١ منزلا في ''جفعات زئيف'' (٢١ كانون الثاني/يناير)؛ ووضع خطط لبناء ٢٥٦ وحدة في ''نوفي برات'' و ٥ وحدات في ''أرييل'' (٢٢ كانون الثاني/يناير)؛ والإعلان عن استدراج عطاءات لبناء ٩٠٠ وحدة في الضفة الغربية (٤ حزيران/يونيه)؛ وإلغاء تجميد عمليات تخطيط ٨٠٠ ١ وحدة التي كانت قد عُلقت (٥ حزيران/يونيه)؛ ووضع خطط لبناء ٠٨٣ ١ مترلا للمستوطنين في الضفة الغربية في إطار رد إسرائيل على تشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية (أسبوع ١٣ حزيران/يونيه)؛ والإعلان عن استدراج عطاءات لبناء ٢٨٣ مترلا جديدا في ''إلكانا'' (٥ أيلول/سبتمبر). وفي ١٣ نيسان/أبريل، أقرّت حكومة إسرائيل بأثر رجعي، تدابير ''أجازت قانونا'' بموجبها بناء بؤرة استيطانية في ''غوش عتصيون'' عن طريق مصادرة أراض فلسطينية خاصة. وفي ٣١ آب/أغسطس، أعلنت إسرائيل عن امتلاك الدولة لمساحة قدرها

أربعة كيلومترات مربعة من الأراضي غربي بيت لحم، وهو أمر لم يسبق له مثيل من حيث نطاقه منذ ثمانينات القرن الماضي.

٢٧ - وفي القدس الشرقية المحتلة، أعلنت إسرائيل عما يلي أو أقرته أو واصلته أو أصدرت ترخيصا به، أو كشفت عنه هيئات الرقابة أو وسائط الإعلام: بناء ٥٨ وحدة سكنية في مستوطنة ''بيسغات زئيف'' في القدس الشرقية (٩ تشرين الأول/أكتوبر)؛ ووضع خطط لبناء ٨٠ وحدة سكنية في ''هار حوما'' (١٠ تشرين الأول/أكتوبر)؛ وتشييد ٥٠٠ ١ وحدة في مستوطنة ''رامات شلومو'' (٣٠ تشرين الأول/أكتوبر)؛ والإعلان عن استدراج عطاءات لبناء ٣١١ وحدة في ''جيلو''، و ٣٨٧ وحدة في ''رامات شلومو''، و ١٣٠ وحدة في ''هار حوما'' (٣ تشرين الثاني/نوفمبر)؛ وبناء ٣٩٧ وحدة في ''جيلو '' (٤ تشرين الثاني/نوفمبر)؛ ووضع خُطط لبناء ٠٠٠ ٤ وحدة في المدينة (١٢ تشرين الثاني/نوفمبر)؛ وتشييد ٠٧٦ ١ وحدة في المدينة (١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)؛ وتشييد ٨٠٠ ١ وحدة في ''أرمون'' (٢٨ كانون الثاني/يناير)؛ وتشييد ٥٥٨ مترلا في ''هار حوما'' و ''نيفيه ياكوف'' و ''بيسغات زئيف'' (٥ شباط/فبراير)؛ وتشييد مدرسة تلمودية في حي الشيخ جرّاح (١٢ شباط/فبراير)؛ وبناء ١٨٤ وحدة في المدينة (١٩ آذار/مارس)؛ والإعلان عن استدراج عطاءات لبناء ٧٠٨ وحدات في ''جيلو'' (١ نيسان/أبريل)؛ وتشييد ٥٠ وحدة في ''هار حوما'' (٢٦ أيار/مايو)؛ ووضع خُطة لبناء ''حديقة وطنية'' على أراضي قريتي العيسوية والطور (٢٧ أيار/مايو)؛ والإعلان عن استدراج عطاءات لبناء ٥٦٠ وحدة في المدينة (٤ حزيران/يونيه)؛ وتشييد ١٧٢ شقة في ''هار حوما'' (١٨ حزيران/يونيه)؛ ووضع خطة لبناء ٢٠٠ ٢ وحدة سكنية وتخصيص ١٣٠ هكتارا لبناء هياكل أساسية في حي جبل المكبر (٣ أيلول/سبتمبر)؛ ووضع خطة لبناء ٦١٠ ٢ وحدات في ''جفعات هاماتوس'' (٢٤ أيلول/سبتمبر).

الحوادث ذات الصلة بالمستوطنين

٢٨ - لا تزال الحوادث ذات الصلة بالمستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بما فيها أعمال الترويع والاستفزاز والتدمير التي يقوم بها المستوطنون، تشكل مصدر قلق بالغ. وقد أشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى أنه وقع حتى آب/أغسطس ٢٠١٤ ما لا يقل عن ٩٢ حادثا أسفرت عن وقوع خسائر في الأرواح بين الفلسطينيين، وأدى ١٥٥ حادثا إلى إلحاق أضرار بممتلكات الفلسطينيين أو أراضيهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي عام ٢٠١٣، أُبلغ عن إحراق ١٤٢ ١٠ شجرة أو اقتلاعها أو إلحاق أضرار بها بوسائل أخرى، بما في ذلك في المناطق المجاورة للمستوطنات، بالمقارنة مع ٢٥٩ ٨ شجرة في عام ٢٠١٢.

القدس

٢٩ - أشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى أنه صودِر ما نسبته ٣٥ في المائة من الأراضي في القدس الشرقية المحتلة بغرض استخدامها في إقامة مستوطنات إسرائيلية، ولم يخصص لبناء مساكن للفلسطينيين سوى ١٣ في المائة فقط من الأراضي في القدس الشرقية، وهي أراض معظمها مبني أصلا. ويفتقر ما لا يقل عن ثلث المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية إلى تراخيص البناء التي تصدرها إسرائيل والتي يصعب الحصول عليها، مما يجعل ما يزيد على ٠٠٠ ٩٠ فلسطيني معرضين لخطر التشريد الذي يخلف أثرا سلبيا من الناحيتين النفسية والاجتماعية - الاقتصادية في نفوس سكان المدينة الفلسطينيين. ومنذ عام ١٩٦٧، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم زهاء ٠٠٠ ٢ منزل في القدس الشرقية. وهناك أيضا عدة مئات من الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية والمعرضين لخطر التشريد القسري بسبب الأنشطة الاستيطانية، ولا سيما في المدينة القديمة وفي حي السلوان وحي الشيخ جراح.

٣٠- وازدادت حدة التوترات بسبب تزايد أعمال اقتحام حرم المسجد الأقصى التي يقوم بها المتطرفون والزعماء السياسيون الإسرائيليون، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون. وأدت هذه الأعمال الاستفزازية إلى وقوع اشتباكات مع المصلين الفلسطينيين، أُصيب فيها بعضهم بجروح، وأطلق عليهم الغاز المسيل للدموع، وأعتقل بعضهم الآخر. وفي ٢٥ شباط/فبراير، عقد الكنيست مناقشة بشأن محاولات فرض السيادة الإسرائيلية على الحرم القدسي الشريف.

أعمال الهدم والتشريد

٣١ - أشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى أن إسرائيل قامت خلال الفترة المشمولة بالتقرير حتى ٢٩ أيلول/سبتمبر، بهدم ما لا يقل عن ٥١٥ مبنى من المباني المملوكة للفلسطينيين في المنطقة جيم في الضفة الغربية، مما أدى إلى تشريد ما لا يقل عن ٩٧٥ فلسطينيا، و ٦١ مبنى في القدس الشرقية، مما أدى إلى تشريد ما لا يقل عن ١٦٤ فلسطينيا. وفي ١ تموز/يوليه، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية حكمها الذي أقرت بموجبه هدم أجزاء من بيت أسرة فلسطينية من الخليل عقابا لأفرادها للاشتباه في قتلهم شرطيا إسرائيليا في نيسان/أبريل ٢٠١٤.

المياه

٣٢ - وفقا لتقرير أصدرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في آذار/مارس ٢٠١٤، يجري سحب المياه الجوفية في غزة بوتيرة أسرع من وتيرة تجددها طبيعيا، وتسربت

مياه البحر من البحر الأبيض المتوسط إلى المياه الجوفية فزادت من ملوحتها وجعلتها غير صالحة للشرب. وتلوثت المياه أيضا بسبب تسرب مياه الصرف الصحي والأسمدة الزراعية إليها، فأصبحت تحتوي على مستويات عالية من الكلور والنترات تفوق في بعض المناطق المستويات التي حددتها منظمة الصحة العالمية بستة أضعاف. وتبين أن أكثر من ٩٠ في المائة من المياه المستخرجة من طبقة المياه الجوفية الوحيدة غير مأمونة للاستهلاك البشري. ومن شأن الإفراط في استخراج المياه الجوفية أن يجعل طبقة المياه الجوفية غير قابلة للاستعمال بحلول عام ٢٠١٦. ولأن المياه التي تصل عبر الأنابيب كثيرا ما تكون مالحة وغير صالحة للشرب، فإن ما يربو على أربعة أخماس سكان غزة يشترون مياه الشرب من بائعين غير معتمدين من القطاع الخاص، مما يلقي بعبء ثقيل على كاهل الأسر الفقيرة أصلا. وتنفق بعض الأسر ثلث دخلها تقريبا على المياه. ويُقدر أن أربعة أخماس المياه التي يبيعها هؤلاء البائعون ملوثة.

٣٣ - وأشارت سلطة المياه الفلسطينية، إلى أن شبكة توزيع المياه في غزة تكبدت خسائر قيمتها ٣٤,٤ مليون دولار نتيجة العدوان العسكري الإسرائيلي في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤: حيث دُمر ١١ بئرا تدميرا كاملا، ودُمر ١٥ بئرا تدميرا جزئيا. ودُمر ١٧ كيلومترا من شبكات الإمداد بالمياه تدميرا كاملا؛ ودمرت وحدتان لتحلية المياه تدميرا كاملا، ودُمرت ٤ وحدات تدميرا جزئيا؛ وأُصيبت ١٢ محطة لضخ مياه الصرف الصحي بأضرار جسيمة، ودُمرت ٤ محطات لمعالجة المياه المستعملة تدميرا جزئيا.

٣٤ - وأشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى أن أكثر من ٧٠ في المائة من الأحياء الفلسطينية الواقعة كلها أو معظمها في المنطقة جيم في الضفة الغربية غير موصولة بشبكة المياه وتعتمد على مياه الصهاريج التي ازدادت تكلفتها زيادة هائلة وانخفض نصيب الفرد من استهلاك المياه في بعض هذه الأحياء إلى ٢٠ لترا يوميا، أي خُمس ما توصي به منظمة الصحة العالمية.

النساء والأطفال

٣٥ - أفاد صندوق الأمم المتحدة للسكان في آب/أغسطس ٢٠١٤ بأن حالة الصحة الإنجابية وصحة الأم في غزة لا تزال بائسة. وتشير تقديرات الصندوق إلى أنه كان هناك ما يقرب من ٠٠٠ ٤٦ امرأة حامل في غزة وقت العدوان العسكري الإسرائيلي، وأنه تم تشريد ٠٠٠ ١٠ منهن نتيجة للهجوم الإسرائيلي. وقد أغلقت مستوصفات الولادة، وعدد من مراكز التوليد التابعة للقطاع الخاص. كما تعرضت المرافق الأخرى للإرهاق، واستخدمت الأسِّرة المخصصة للولادة في بعض هذه المرافق لعلاج الجرحى. وقد أبلغ

مستشفى الشفاء عن زيادة حالات الولادة المبكرة التي ارتبطت بالتوتر الناجم عن عمليات القصف بنسبة تتراوح من ١٥ إلى ٢٠ في المائة. وتم الإبلاغ أيضا عن زيادة في عدد حالات الولادة في المترل، بما ينطوي عليه ذلك من زيادة المخاطر على حياة النساء وأطفالهن.

٣٦ - وأشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى أن ما لا يقل عن ٢١٩ مدرسة (١٤١ حكومية و ٧٥ تابعة للأونروا) في غزة أصيبت بأضرار أثناء الهجوم الإسرائيلي، منها ٢٢ مدرسة تضررت بشدة إلى حد أنها لم تعد صالحة للاستخدام. ومن بين المدارس التي ما زالت قائمة، جرى تحويل ١٠٣ مدارس إلى مراكز لإيواء ما يقرب من ٠٠٠ ٣٣٠ من النازحين، نصفهم من الأطفال. ولم يتمكن نحو ٠٠٠ ٥٠٠ طفل من العودة إلى المدرسة في ٢٤ آب/أغسطس مع بداية السنة الدراسية الجديدة، كما يحتاج ٠٠٠ ٣٧٣ طفل على الأقل لدعم نفسي متخصص ومباشر. وقد ظهرت على الأطفال أعراض التوتر المتزايد التي تمثلت في التبول في الفراش، والالتصاق الشديد بالأبوين والكوابيس. وكان قطاع التعليم يعاني أصلا من أزمة قبل بداية العملية الإسرائيلية، حيث كان يعاني من نقص لما يقرب من ٢٠٠ مدرسة، مما جعل نحو ٨٠ في المائة من الغرف الدراسية تعمل بنظام الفترتين لمواجهة ارتفاع عدد الطلاب.

٣٧ - وتعاني القدس الشرقية أيضا من نقص مزمن في الغرف الدراسية: حيث تمس الحاجة إلى ٢٠٠ ٢ غرفة دراسية إضافية لاستيعاب الأطفال الفلسطينيين، بالإضافة إلى أن العديد من المرافق القائمة دون المستوى المطلوب أو غير صالح.

السجناء

٣٨ - أفاد كل من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة شؤون الأسرى الفلسطينية في نيسان/أبريل بأن إسرائيل اعتقلت منذ عام ١٩٦٧، أكثر من ٠٠٠ ٨٠٥ فلسطيني، وأن ٢٠٥ فلسطينيين لقوا حتفهم في السجون الإسرائيلية نتيجة للتعذيب أو الحرمان من العلاج الطبي أو القتل المتعمد. وقد أفادت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية بتسليم بأن ما يقرب من ٥٠٥ ٥ من المحتجزين لدواع أمنية والأسرى الفلسطينيين كانوا مودعين في السجون الإسرائيلية في نهاية شهر آب/أغسطس، من بينهم ٤٧٣ محتجزا إداريا، و ٢٠١ قاصر. وفي ٩ حزيران/يونيه، أعطى الكنيست موافقته المبدئية على قانون يبيح التغذية القسرية للسجناء الفلسطينيين المضربين عن الطعام. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، وافق ٦٣ سجينا فلسطينيا على تعليق إضرابهم عن الطعام الذي بدأوه قبل شهرين احتجاجا

على استخدام إسرائيل للاحتجاز الإداري دون تهمة أو محاكمة وذلك بعد التوصل إلى اتفاق مع السلطات الإسرائيلية يقضي بتحسين أوضاعهم.

بناء الدولة الفلسطينية

٣٩ - في ٢ نيسان/أبريل، أودعت دولة فلسطين صكوك انضمامها إلى اتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وإلى عدد من المعاهدات الدولية. وأصبح انضمام دولة فلسطين إلى اتفاقيات جنيف نافذا على الفور، وبدأ نفاذ انضمامها إلى معاهدات حقوق الإنسان الأساسية والبروتوكولات التالية: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

٤٠ - وذكر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في تقرير صدر في أيلول/سبتمبر، أن النمو الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة قد انخفض من معدل بلغ نحو ١١ في المائة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ إلى مجرد ١,٥ في المائة في عام ٢٠١٣، وهو أقل معدل منذ عام ٢٠٠٦، بسبب الآثار الوخيمة المترتبة على القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع، وتفشي انعدام اليقين المالي، والأزمة الاقتصادية المستمرة والآفاق الاقتصادية القاتمة.

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

٤١ - ما زالت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تعاني من أزمة مالية خطيرة ومتكررة، مما يهدد قدرتها على الاستمرار في تقديم خدماتها، ومواصلة برامجها للمساعدة الطارئة، وإنجاز مشاريعها الأساسية. وفي ضوء تزايد حدة النزاع في الجمهورية العربية السورية، أعربت الوكالة عن قلقها البالغ إزاء مصير ما يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني يعيشون في هذا البلد منذ عشرات السنين. وقد شُرد ما يزيد على ٢٧٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني حتى آب/أغسطس ٢٠١٤ داخل الجمهورية العربية السورية، و ٥٣ ٠٧٠ لاجئا في لبنان وما يزيد على ١٣ ٨٣٦ لاجئا في الأردن. ويعيش ما يقرب من ٦٥ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني في مناطق محاصرة، من بينهم ١٨ ٠٠٠ لاجئ في مخيم اليرموك الذي لم تتمكن الأونروا من الوصول إليه منذ تموز/يوليه ٢٠١٣

إلا في حالات محدودة. وكشفت دراسة استقصائية أجريت مؤخرا أن ما يزيد على ٥٤ ٠٠٠ منزل يقطنها لاجئون فلسطينيون في الجمهورية العربية السورية قد دُمرت أو أصيبت بأضرار.

٤٢ - وقبل حزيران/يونيه، كان ما يقرب من ٨٠٠ ٠٠٠ شخص في قطاع غزة - أي قرابة نصف السكان - يتلقون حصص المعونة الغذائية كل ثلاثة أشهر من الأونروا. وبعد اندلاع العملية العسكرية الإسرائيلية، تحول العشرات من مدارس الأونروا إلى مراكز لإيواء مئات الآلاف من النازحين، وأصبحت هناك حاجة لتوزيع الأغذية بشكل عاجل لتلبية احتياجات ١,٢ مليون شخص. وقد قُتل أحد عشر موظفا من موظفي الأونروا خلال الهجوم الإسرائيلي أثناء تأدية واجبهم. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدمير الآلاف من منازل اللاجئين على يد قوات الاحتلال. وستكون للتزاع المدمر تبعات شديدة على عمل الأونروا في غزة في المستقبل.

٤٣ - وتود اللجنة أن تعرب مرة أخرى عن تقديرها لتفاني الأونروا وموظفيها جميعا في أداء مهمة الوكالة، وتدعو جميع الجهات المانحة إلى زيادة تبرعاتها للوكالة، لا سيما في ضوء الأزمات والاحتياجات السائدة، بغية ضمان استمرار الخدمات المطلوبة وتوفير الرعاية لما يقرب من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني مسجل لدى الوكالة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

٤٤ - واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن طريق برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، تلبية الاحتياجات الإنمائية في دولة فلسطين. ودعما للخطة الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ الخطة التي تمتد لثلاث سنوات، وتركز على الحكم الديمقراطي، وسيادة القانون، والتمكين الاقتصادي، وزيادة استثمارات القطاع الخاص، وحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، فضلا عن الاهتمام بالهياكل الأساسية العامة والاجتماعية. وسيتصدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا للدمار الذي ألحقته الهجمات العسكرية الإسرائيلية بقطاع غزة عن طريق تعزيز سبل العيش، وذلك من خلال توفير فرص عمل عاجلة وتوجيه أنشطة الإنعاش المبكر من أجل تخفيف المعاناة عن سكان غزة، على الرغم من الحصار. وواصل البرنامج الإنمائي وضع التمكين والقدرة على الصمود والاستدامة في صلب أعماله، مع التركيز على المناطق الثلاثة التي تحظى بالأولوية وهي: قطاع غزة والقدس الشرقية و ''المنطقة جيم''، التي تشهد أكبر قدر من الاحتياجات.

٤٥ - ولا تزال اللجنة تقدر أيضا العمل الهام الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتهيب اللجنة بجميع الجهات المانحة أن تزيد تبرعاتها لتمويل احتياجات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لا سيما النداء الرامي إلى مواجهة أزمة غزة.

الفصل الخامس

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

ألف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢/٦٨

١ - الإجراءات المتخذة في مجلس الأمن

٤٦ - خلال المناقشات المفتوحة التي أجريت في جلسات مجلس الأمن التي عقدت في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، و ٢٠ كانون الثاني/يناير، و ٢٩ نيسان/أبريل، و ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٤، أدلى رئيس اللجنة بعدة بيانات (انظر S/PV.7047، و S/PV.7096 Resumption 1، و S/PV.7164، و S/PV.7222).

٢ - الإجراءات التي اتخذها مكتب اللجنة

٤٧ - في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أصدر مكتب اللجنة بيانا بشأن نشاط إسرائيل الاستيطاني غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية (GA/PAL/1278). وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أصدر المكتب بيانا بمناسبة وفاة نيلسون مانديلا (GA/PAL/1283). وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصدر المكتب بيانا بشأن تدهور الحالة الإنسانية في مخيم اليرموك للاجئين في سوريا (GA/PAL/1286). وفي ٥ آذار/مارس، أصدر المكتب بيانا عن زيادة التوترات في القدس الشرقية المحتلة (GA/PAL/1287). وفي ٤ حزيران/يونيه، أصدر المكتب بيانا رحب فيه بتشكيل حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية (GA/PAL/1300). وفي ٢٧ حزيران/يونيه، أصدر المكتب بيانا بشأن الهجوم العسكري الإسرائيلي المكثف على السكان المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية (GA/PAL/1302). وفي يومي ١١ و ٢١ تموز/يوليه، أصدر المكتب بيانين أدان فيهما العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة (GA/PAL/1311).

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ١٢/٦٨ و ١٣/٦٨

١ - اجتماعات اللجنة في المقر

٤٨ - أعلنت الجمعية العامة، في قرارها ١٢/٦٨ المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، سنة ٢٠١٤ سنة دولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وطلبت إلى اللجنة أن تنظم الأنشطة

التي ستقام خلال السنة بالتعاون مع الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وقامت اللجنة في إطار السنة الدولية، بتنظيم الأنشطة التالية بالإضافة إلى اجتماعاتها الدورية:

(أ) عرض فيلم وثائقي بعنوان ''أين ينبغي للطيور أن تطير؟'' وأعقبته مناقشة، في ٢٠ كانون الثاني/يناير؛

(ب) عرض الفيلم الوثائقي الذي رُشح لجوائز الأوسكار ''٥ كاميرات محطمة'' وأعقبته مناقشة، في ١٩ شباط/فبراير؛

(ج) إحاطة من أحد ممثلي الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال في فلسطين، في ٢٤ شباط/فبراير؛

(د) عرض الفيلم الذي رُشح لجوائز الأوسكار ''عمر'' وأعقبته مناقشة، في ١ أيار/مايو؛

(هـ) عرض فيلم وثائقي عن الشباب الفلسطيني في غزة، بعنوان ''ورقة في مهب الريح''، أعقبته إحاطة قدمها روبرت تيرنر مدير عمليات الأونروا في غزة ومناقشة مع مخرج الفيلم، في ٢١ أيار/مايو؛

(و) عقد جلسة استثنائية للجنة للاحتفال بمرور عشر سنوات على الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، في ٩ تموز/يوليه (وقد أصدرت اللجنة بيانا في هذه الجلسة)؛

(ز) إحاطة من حنان عشراوي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في ٢ أيلول/سبتمبر.

٢ - اجتماعات اللجنة خارج المقر

٤٩ - في ١٠ آذار/مارس، عقدت اللجنة اجتماعا مشتركا مع جامعة الدول العربية في مقرها في القاهرة من أجل تعزيز دعم جميع الدول العربية البالغ الأهمية للسنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وقد اعتُمد إعلان مشترك في نهاية الاجتماع.

٣ - برنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

٥٠ - نُظمت، تحت رعاية اللجنة، الأنشطة الدولية التالية خلال عام ٢٠١٤:

(أ) اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني بقضية فلسطين، كيتو، ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس.

(ب) اجتماع الأمم المتحدة للمجتمع المدني من أجل دعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني: إشراك المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، كيتو، ٢٧ آذار/مارس؛

(ج) اجتماع المائدة المستديرة للأمم المتحدة بشأن الجوانب القانونية لقضية فلسطين، مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل؛

(د) اجتماع دولي بشأن ''قضية القدس''، تم تنظيمه بالاشتراك مع منظمة التعاون الإسلامي وحكومة تركيا، أنقرة، ١٢ و ١٣ أيار/مايو؛

(هـ) منتدى عام بشأن قضية القدس، تم تنظيمه بالتعاون مع مركز الشرق الأوسط والدراسات الاستراتيجية، أنقرة، ١٤ أيار/مايو؛

(و) حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ١ و ٢ تموز/يوليه؛

٥١ - وقد حضر الأنشطة المذكورة أعلاه ممثلون عن الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى برلمانيين، وممثلين عن المجتمع المدني، ووسائل الإعلام. ويجري إصدار معلومات مفصلة عن الاجتماعات في شكل منشورات صادرة عن شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة، وهي متاحة على موقع ''قضية فلسطين'' الشبكي الذي تشرف عليه الشعبة.

٥٢ - وعلى هامش اجتماع الأمم المتحدة الدولي في كيتو، اجتمع وفد اللجنة مع ريكاردو باتينيو أروكا، وزير الخارجية والحراك البشري في إكوادور، وغيره من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية. وعلى هامش اجتماع المائدة المستديرة للأمم المتحدة في جنيف، عقد وفد اللجنة اجتماعات مع كبار المسؤولين في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية. واجتمع الوفد أيضا، أثناء وجوده في جنيف، مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي بالنيابة. وفي أنقرة، وعلى هامش الاجتماع الدولي، اجتمع وفد اللجنة مع أحمد داود أوغلو،

وزير خارجية تركيا، وغيره من كبار المسؤولين في الوزارة، وكذلك مع ممثلين عن منظمة التعاون الإسلامي، بمن فيهم إياد بن أمين مدني الأمين العام.

٤ - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية

٥٣ - واصلت اللجنة طوال العام تعاونها مع الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، وحركة بلدان عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي. وتعرب اللجنة عن تقديرها للمشاركة الفعالة لممثلي هذه المنظمات في مختلف الأنشطة الدولية التي عُقدت تحت رعاية اللجنة.

٥ - التعاون مع المجتمع المدني

منظمات المجتمع المدني

٥٤ - واصلت اللجنة تعاونها مع منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، وهو تعاون تعزز بإعلان عام ٢٠١٤ سنةً دوليةً للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وقد شارك ممثلو المجتمع المدني في جميع الاجتماعات التي نُظمت تحت رعاية اللجنة. وتثني اللجنة على الأعمال الهامة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني وتشجعها على مواصلة المساهمة في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم وسلمي لقضية فلسطين من جميع جوانبها وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

٥٥ - ودأبت اللجنة على تعاونها مع آليات التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية، وأقامت علاقات جديدة مع عدد كبير من فرادى المنظمات. وعلاوة على ذلك، وفي اجتماع المائدة المستديرة للأمم المتحدة بشأن الجوانب القانونية لقضية فلسطين، التي عقدت في جنيف، شاركت ثماني منظمات فلسطينية عاملة في مجال حقوق الإنسان في مداولات مع خبراء قانونيين بارزين. وفي غضون ذلك، نظمت اللجنة فعاليات مشتركة مع الجامعات المحلية في كيتو في آذار/مارس، وفي أنقرة في أيار/مايو.

٥٦ - وعقد الفريق العامل التابع للجنة الذي يرأسه ممثل مالطة اجتماعات دورية، واستضاف ثلاث إحاطات قدمها ممثلو المجتمع المدني، وعروض الأفلام الأربعة المذكورة أعلاه في المقر.

٥٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم اعتماد ١٢ من منظمات المجتمع المدني لدى اللجنة، وحظيت منظمتان بمركز المراقب.

٥٨ - وتعهدت شعبة حقوق الفلسطينيين صفحة للمجتمع المدني (http://unispal.un.org/unispal.nsf/ngo.htm) على موقع ''قضية فلسطين'' الشبكي، وأنشأت موقع خطة عمل الأمم المتحدة من أجل فلسطين (http://unpfp.un.org) ليكون أداة لتوعية منظمات المجتمع المدني وتشجيعها على إقامة الشبكات والتعاون.

٥٩ - كما تعهدت الشعبة صفحاتها على موقعَي فيسبوك ويوتيوب، وكذلك بثها على موقع تويتر لنشر معلومات عن أعمال اللجنة وأعمال الأمم المتحدة ككل فيما يتصل بقضية فلسطين. وإضافة إلى ذلك، واصلت الشعبة إصدار نشرتها الدورية الإلكترونية NGO Action News (أخبار عمل المنظمات غير الحكومية)، التي تتيح التواصل مع أكثر من ١ ٠٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم من أجل تجميع مبادرات المجتمع المدني ونشرها.

البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية

٦٠ - واصلت اللجنة إيلاء أهمية كبيرة إلى تطوير اتصالاتها مع البرلمانات الوطنية والإقليمية ومنظماتها. وشارك ممثلو البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية في المناسبات الدولية التي نظمتها اللجنة خلال عام ٢٠١٤. وعلى وجه الخصوص، شارك عضو في الكنيست الإسرائيلي ونائب رئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط كمتحدثين في الاجتماع الدولي بشأن مسألة القدس الذي عقد في أنقرة. وفي كيتو، علاوة على ذلك، اجتمع وفد اللجنة مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية في إكوادور. وفي جنيف، عقد وفد اللجنة اجتماعات مع كبار المسؤولين في الاتحاد البرلماني الدولي، واجتمع رئيس اللجنة في كانون الأول/ديسمبر في نيويورك مع وفد من الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط بقيادة رئيسها.

٦ - البحوث والرصد والمنشورات

٦١ - قامت الشعبة بأنشطة في مجالي البحوث والرصد، واستجابت لطلبات الحصول على المعلومات وتقديم الإحاطات بشأن قضية فلسطين. وبتوجيه من اللجنة، التي أكدت مجددا أهمية برنامج البحوث والرصد والمنشورات، أعدت الشعبة أيضا المنشورات المذكورة أدناه لنشرها:

(أ) نشرة شهرية عن الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية بشأن قضية فلسطين؛

(ب) تقرير شهري عن الأحداث المتعلقة بقضية فلسطين حسب تسلسلها الزمني، استنادا إلى تقارير وسائط الإعلام وغيرها من المصادر؛

(ج) تقارير عن الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تنظَّم تحت رعاية اللجنة؛

(د) نشرات خاصة ومذكرات إعلامية عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛

(هـ) تقارير دورية تستعرض فيها التطورات المتصلة بعملية السلام في الشرق الأوسط؛

(و) تجميع سنوي لقرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بقضية فلسطين؛

(ز) دراسة بعنوان ''أصول مشكلة فلسطين وتطورها: الجزء الخامس (١٩٨٩-٢٠٠٠)''.

٧ - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين

٦٢ - واصلت شعبة حقوق الفلسطينيين، بالتعاون مع ما يتصل بتلك الحقوق من الخدمات التقنية وخدمات المكتبة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، إدارة وصيانة وتوسيع وتطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين (UNISPAL) وموقع ''قضية فلسطين'' الشبكي (http://unispal.un.org/unispal.nsf/home.htm). وشملت تلك العمليات صيانة وتحسين المكونات التقنية للنظام، كما شملت توسيع مجموعة الوثائق بحيث تضم الوثائق الحديثة والقديمة الصادرة عن منظومة الأمم المتحدة ووثائق أخرى. واستمرت التغذية باستعمال برنامجي RSS و Twitter من أجل تنبيه المستعملين إلى المواد المنشورة حديثاً.

٨ - برنامج تدريب موظفي حكومة دولة فلسطين

٦٣ - نفذت الشعبة البرنامج التدريبي السنوي لموظفي حكومة دولة فلسطين. وشارك أحد موظفي وزارة الخارجية في برنامج تدريبي مدته ثلاثة أسابيع في مكتب الأمم المتحدة في جنيف أثناء انعقاد الدورة الحادية والستين لمجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، التي بدأت في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، يوشك ثلاثة موظفين من وزارة الخارجية على الانتهاء من برنامج تدريبي مدته ٧٠ يوما في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، يستمر من ٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ويرمي إلى تعريفهم بمختلف جوانب عمل الأمانة العامة وأجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقُدم التدريب أيضا لخمسة موظفين من وزارة الخارجية كانوا يحضرون المائدة المستديرة بشأن الجوانب القانونية لقضية فلسطين، التي عقدت في جنيف، ولموظف واحد شارك في البرنامج التدريبي التاسع عشر لأكاديمية رودس لقوانين المحيطات والسياسات المتعلقة بها، الذي نظم في رودس، باليونان، في تموز/يوليه ٢٠١٤.

٩ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٦٤ - جرى الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بالمقر في نيويورك، وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر في مكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا. وفي المقر، نظمت اللجنة اجتماعا خاصا، فضلا عن حفل موسيقي ضم ناي برغوثي وفرقتها، ومحمد عساف، سفير الشباب الإقليمي للأونروا والفائز في مسابقة برنامج محبوب العرب (Arab Idol)، وذلك بالتعاون مع بعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة وإدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة. ولاحظت اللجنة مع التقدير أن مراكز الأمم المتحدة للإعلام وهيئات أخرى في مدن عديدة في شتى أنحاء العالم قد احتفلت أيضاً باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وتَرِد تفاصيل عن الاحتفال في النشرة الخاصة التي أصدرتها الشعبة.

الفصل السادس

الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٨/١٤

٦٥ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٨/١٤، واصلت إدارة شؤون الإعلام تنفيذ برنامجها الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين.

٦٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت الإدارة حلقتين من حلقات الأمم المتحدة الدراسية الإعلامية الدولية بشأن السلام في الشرق الأوسط. وقد عقدت الحلقة الأولى في اسطنبول، تركيا، يومي ٨ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بالتعاون مع وزارة خارجية تركيا. وعقدت الحلقة الثانية، التي تم الترتيب لها بالتعاون مع وزارة خارجية اليابان في طوكيو يومي ٩ و ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وحضر هاتين الحلقتين صحفيون وأصحاب مدونات إلكترونية وناشطون وممثلون عن المجتمع المدني، وصانعو سياسات حاليون وسابقون وأكاديميون وكبار مسؤولي الأمم المتحدة.

٦٧ - ونظمت الإدارة برنامجها التدريبي السنوي للصحفيين الفلسطينيين الذي يستمر خمسة أسابيع في نيويورك وواشنطن العاصمة في الفترة الممتدة من ٤ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وشاركت المجموعة المختارة المؤلفة من ثمانية صحفيين فلسطينيين في سلسلة من الإحاطات التي قدمها مسؤولو الأمم المتحدة وقيادات قطاع وسائط الإعلام. وأنجز الصحفيون أيضا أعمال منهج دراسي مكثف في مجال الصحافة الإلكترونية، تضمن حلقات عمل منتظمة وواجبات تطبيقية ومشروعا لنهاية الدروس.

٦٨ - وواصلت الإدارة استخدام جميع منابرها، بما في ذلك المنابر المتعددة الوسائط، لتسليط الضوء على مجموعة واسعة من التطورات والمسائل المتعلقة بقضية فلسطين وعملية السلام في الشرق الأوسط.

٦٩ - وحظي إعلان عام ٢٠١٤ سنةً دوليةً للتضامن مع الشعب الفلسطيني بتغطية بارزة في جميع منابر اتصالات الإدارة، بما في ذلك قنوات التواصل الاجتماعي. وأنشأت الإدارة بوابة إلكترونية مكرسة للسنة الدولية باللغات الرسمية الست، واشتركت مع شعبة حقوق الفلسطينيين في تنظيم عروض في المقر لاثنين من الأفلام الفلسطينية المرشحة لجائزة الأوسكار.

٧٠ - وعممت مراكز ودوائر الأمم المتحدة للإعلام أنباء الاحتفال باليوم الدولي والسنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني على وسائل الإعلام، ونشرت مواد إعلامية باللغات الرسمية وغير الرسمية على نطاق واسع. وشملت الأنشطة الاحتفالية التي نظمتها مراكز الإعلام سلسلة من أنشطة التوعية، منها فعاليات ثقافية ومسابقات ومعارض وعروض أفلام وحلقات نقاش. وتعاون مركز الأمم المتحدة الإقليمي للإعلام لغرب أوروبا (مقره في بروكسل) والأونروا مع العديد من منظمات المجتمع المدني البلجيكية على تنظيم مهرجان ''يلاّ فلسطين'' في أيار/مايو. وقد حضر هذا الاحتفال حوالي ٠٠٠ ٥ شخص. وأصدر مركز الأمم المتحدة للإعلام في جاكرتا النشرة الإلكترونية الشهرية ''مرحبا فلسطين'' (Halo Palestine) باللغة الإندونيسية.

٧١ - وواصلت الإدارة الحفاظ على مسار الجولات الذي تتبعه في مقر الأمم المتحدة، والذي يشمل التوقف في المعرض الدائم المعنون ''قضية فلسطين والأمم المتحدة''. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك حوالي ٠٠٠ ١٣٨ زائر في الجولات المصحوبة بالمرشدين. وبالإضافة إلى ذلك، استمع ما مجموعه ١٣٢ من العلماء والطلاب إلى إحاطة بشأن قضية فلسطين وعملية السلام في الشرق الأوسط.

الفصل السابع

استنتاجات اللجنة وتوصياتها

٧٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كثفت اللجنة جهودها تنفيذا لولايتها الواردة في قرار الجمعية العامة ١٢/٦٨ بتنظيم أنشطة السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني في عام ٢٠١٤. وقد تمكنت اللجنة التي كانت تعمل ضمن حدود الموارد الحالية المتاحة من الميزانية العادية وبدعم من شركائها، بما في ذلك جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، من تنظيم مناسبات إضافية على مدار السنة، إضافة إلى عقد اجتماعاتها ومؤتمراتها العادية. وتود اللجنة أن تعرب عن تقديرها العميق لشركائها الذين ساهموا بموارد من خارج الميزانية وقدموا الدعم اللوجستي والفني، وعن امتنانها لهم على مشاركتهم النشطة في هذه المناسبات، مما مكنها من النجاح. وتود اللجنة أن تشكر أعضاءها ومراقبيها الذين نظموا احتفالات التضامن خلال السنة الدولية على الصعيد الوطني، وتشجّعهم على مواصلة تلك الأنشطة. وتوصي اللجنة من أجل الحفاظ على الزخم الذي تولّد عن السنة الدولية، بأن تخصص الجمعية العامة اعتمادات لأنشطة المتابعة التي ستقوم بها اللجنة في عام ٢٠١٥ وما بعده، حتى يتسنى لها استعراض التحديات الرئيسية التي يواجهها الشعب الفلسطيني والتقدم الذي يحرزه نحو إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، وما حرم منه طويلا من حرية وعدل وسلام.

٧٣ - وتعرب اللجنة عن قناعتها بأن التوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني من جميع جوانبه، وفقا لقرارات الأمم المتحدة، والتعجيل بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ما زالا يشكلان أساسا للسلام والاستقرار في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط غير المستقرة، ويجب أن يكونا من أولى أولويات المجتمع الدولي. ومما يعزز هذا الرأيَ، الأحداثُ المأساوية الأخيرة في غزة، التي تعرضت لثلاثة اعتداءات عسكرية إسرائيلية مدمرة في ست سنوات. ويجب تعزيز وقف إطلاق النار ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمة معالجة كاملة، بما يشمل رفع الحصار غير القانوني على قطاع غزة.

٧٤ - وتلاحظ اللجنة مع التقدير ظهور توافق دولي في الآراء بشأن ضرورة عدم العودة إلى الوضع الذي كان قائما في غزة. ويجب إنهاء دوامة الحرب وإعادة البناء. ويتيح تشكيل حكومة الوفاق الوطني، الذي أيدته اللجنة بقوة، فرصة سانحة لتحقيق الاستقرار في غزة. وينبغي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تدعم قيام حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس بإدارة غزة، كما يجب على هذه

الحكومة بدورها توطيد وتوحيد الأجهزة الإدارية والأمنية الخاضعة لقيادتها. ويجب أن تجرى الانتخابات الوطنية وفقا لجدولها الزمني. ويجب فتح معابر غزة أمام التدفق المشروع والمستمر للأشخاص والبضائع، بما في ذلك مواد البناء والمساعدات الإنسانية والتدفقات التجارية، بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) واتفاق عام ٢٠٠٥ بشأن التنقل والعبور. ويجب السماح باستئناف صادرات غزة إلى الضفة الغربية وإسرائيل والعالم الخارجي، وتمكين الاقتصاد المشروع من الانتعاش. ويجب تنشيط المشاريع التي طال أمد جمودها، مثل مطار غزة وميناءها، وطريق المرور الآمن إلى الضفة الغربية، وحقول الغاز البحرية. ومن شأن التطبيع في غزة أن يخفف من حدة التوترات إلى حد كبير وأن يسهل استئناف العملية السياسية.

٧٥ - وتبرز الأحداث المأساوية التي وقعت في غزة الحاجة الملحة إلى التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين ككل. وقد أعربت اللجنة عن تأييدها للجهود التي تقودها الولايات المتحدة من أجل التوصل إلى اتفاق حول الوضع النهائي بين الطرفين بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٤. وسعت اللجنة إلى المساهمة في جهود السلام إذ حثت المجتمع الدولي على زيادة دعمه للمفاوضات، بينما عملت على تعزيز الإجراءات الدولية المناهضة للعقبات التي تعترض طريقها، مثل المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية وجدار الفصل؛ ولفتت انتباه المجتمع الدولي إلى أهم مسائل الوضع النهائي؛ وفحصت الخيارات القانونية المتاحة لدولة فلسطين؛ وحثت على التضامن مع الفلسطينيين ودولتهم؛ وشاركت مع مختلف دوائر الاختصاص في دعم السلام. وواصلت اللجنة حشد الدعم الدولي لخطة التنمية الوطنية الفلسطينية، مع تسليط الضوء على التكلفة الاقتصادية الباهظة للاحتلال الإسرائيلي. وحثت على زيادة الدعم المقدم من المانحين إلى حكومة دولة فلسطين ووكالات الأمم المتحدة التي تقدم الدعم الإنساني الحيوي على الأرض، وكذلك إلى الاستخدام الفعال للمساعدات الدولية لأغراض النمو المستدام.

٧٦ - ومما يؤسف له أن الجولة الأخيرة من المفاوضات باءت بالفشل، مثلما فشلت الجهود السابقة التي بذلت في الفترتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ و ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى تسريع نسق حملة الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإلى عدم الوفاء بالاتفاق على الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين. وتلاحظ اللجنة أنه عندما تفشل المفاوضات تنشب أعمال العنف في كل مرة. ثم إن تكرار الفشل في التوصل إلى اتفاق، على الرغم من تصعيد مشاركة

المجتمع الدولي، يعبر أيضا عن القيود التي يتسم بها الإطار التقليدي الثنائي لمحادثات الوضع النهائي الإسرائيلية – الفلسطينية التي تيسرها دولة عضو واحدة. وترحب اللجنة في هذا الصدد بالمقترحات المتعلقة بالنهج والأطر المبتكرة التي يمكن أن تساعد على كسر الجمود والتعجيل بإنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي الذي دام ٤٧ عاما وإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وحق الفلسطينيين في العودة. وفي هذا الصدد، تذكّر اللجنة بأن خريطة طريق اللجنة الرباعية الدولية التي أيدها مجلس الأمن في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣) تهدف إلى إنشاء دولة فلسطين قبل اختتام المفاوضات بشأن مسائل الوضع النهائي. وتحث اللجنةُ مجلسَ الأمن والجمعية العامة على النظر بإيجابية في جميع هذه المقترحات، وتسعى إلى المساهمة في إجراء مناقشة نزيهة وضرورية للمسائل عن طريق برنامجها للمؤتمرات والاجتماعات الدولية.

٧٧ - وترى اللجنة أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة فيما يتعلق بقضية فلسطين، وكذلك بالمسؤولية عن حماية السكان المدنيين الفلسطينيين وفقا للقانون الإنساني الدولي. بيد أن هذه الحماية تعرضت إلى خروقات كبيرة، سواء في قطاع غزة أم في الضفة الغربية. وترحب اللجنة ببعثة تقصي الحقائق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، بوصفها خطوة هامة صوب تحقيق المساءلة عن انتهاكات القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. فلا يوجد ما يبرر استهداف المدنيين الأبرياء، وينبغي ألا يفلت مرتكبو هذا الاعتداء من العقاب. وترحب اللجنة بالطلب الذي تقدمت به القيادة الفلسطينية إلى الأمين العام بأن تضع الأمم المتحدة أراضي دولة فلسطين المحتلة تحت نظام الحماية الدولية. وتدعو اللجنة الأمين العام إلى أن يعجل بالنظر في هذا الطلب وأن يقدم توصياته إلى مجلس الأمن والجمعية العامة حسب الاقتضاء. وتعرب اللجنة عن استعدادها للمساهمة في النظر في المقترحات في المنتديات ذات الصلة. وتدعو اللجنة مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة أيضا إلى اتخاذ تدابير عملية لمتابعة النتائج التي خلصت إليها بعثات تقصي الحقائق السابقة.

٧٨ - وترحب اللجنة بانضمام دولة فلسطين إلى عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وتشجع حكومة فلسطين على أن تتخذ جميع التدابير التي تكفل الامتثال الكامل لتلك الصكوك، رهنا بالقيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي. وتشجع اللجنة دولة فلسطين على توقيع المزيد من الصكوك الدولية، بما يتيح لها اللجوء إلى العدالة وتحقيق

المساءلة عن الانتهاكات التي تعرض لها الضحايا الفلسطينيون، وذلك عن طريق الآليات القانونية الدولية المتاحة. وتعرب اللجنة عن استعدادها للمساهمة في بناء القدرات الفلسطينية في هذا المجال عن طريق برنامجها التدريبي الموجه لموظفي حكومة دولة فلسطين. واللجنة مستعدة لتنظيم مزيد من اجتماعات المائدة المستديرة لإذكاء الوعي في صفوف واضعي السياسات الفلسطينيين فيما يتعلق بالخيارات القانونية المتاحة في إطار مركز الدولة المراقبة غير العضو.

٧٩ - وتشدد اللجنة على المسؤولية التي تقع على عاتق الدول والكيانات الخاصة عن تجنب الإسهام في الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، وخاصة فيما يتعلق بإقامة مستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وترحب في هذا الصدد ببدء نفاذ المبادئ التوجيهية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي والتي تحظر قيام مؤسسات الاتحاد الأوروبي بتمويل الكيانات الإسرائيلية التي لها علاقة بالمستوطنات، واستيراد المنتجات الزراعية من المستوطنات. وترحب اللجنة باتخاذ الحكومات والمؤسسات التجارية الخاصة المزيد من التدابير للنأي بنفسها عن المستوطنات.

٨٠ - إن حجم الكارثة الإنسانية التي بدأت فصولها تتكشف في قطاع غزة لم يسبق له مثيل. فالمياه النظيفة والصرف الصحي والكهرباء لا تزال شحيحة بعد أن دمر العدوان الإسرائيلي شبكات واسعة، بينما لا يزال هناك مئات الآلاف من الفلسطينيين مشردين ومعدمين بعد أن دمر القصف الإسرائيلي منازلهم أو جعلها غير صالحة للسكن. وتطلب اللجنة إلى الدول الأعضاء والمراقبين تقديم دعم سخي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من المنظمات العاملة في الميدان للتخفيف من الأوضاع المأساوية السائدة في قطاع غزة وللتعجيل ببذل جهود هائلة وذات أهمية حيوية لإعادة الإعمار.

٨١ - ويصادف عام ٢٠١٤ الذكرى السنوية العاشرة للفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية التي قضت بأن الجدار الذي أقامته إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتنافى مع القانون الدولي. وطلبت المحكمة من الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة ومجلس الأمن، النظر في اتخاذ المزيد من الإجراءات من أجل وضع حد لهذا الوضع غير القانوني. ومع قرب اكتمال أعمال سجل الأضرار الناجمة عن بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة الذي أنشأته الجمعية العامة، تدعو اللجنة الجمعية العامة إلى النظر في اتخاذ مزيد من التدابير لمعالجة الوضع غير القانوني.

٨٢ - وقد دأبت اللجنة على دعم بناء الدولة الفلسطينية وخطة الإصلاح الفلسطينية. ويساور اللجنة القلق إزاء تعرض الإنجازات للخطر في الوقت الراهن بسبب الأزمات السياسية والأمنية والمالية المزمنة، وتطلب إلى الجهات المانحة أن تفي بالتزاماتها السابقة وتقدم المزيد من المعونة لتجنب استمرار التدهور. بيد أن اللجنة لا تزال مقتنعة بأن التنمية الاقتصادية المستدامة لا يمكن أن تترسخ في إطار نظام الاحتلال الإسرائيلي الحالي الذي ألحق بالاقتصاد الفلسطيني خسائر سنوية تقدر تكلفتها بمبلغ ٧ بلايين دولار، ولا سيما في قطاع غزة والمنطقة ''جيم'' في الضفة الغربية. وفي هذا الصدد، تدعو اللجنة الجمعية العامة إلى وضع أحكام لإنشاء آلية تتيح للأمم المتحدة توثيق هذه التكاليف. وعلاوة على ذلك، لا بد من أن تعيد الأطراف النظر في الترتيبات الاقتصادية غير المتكافئة المترتبة على اتفاق أوسلو حتى يتسنى تنمية الاقتصاد الفلسطيني.

٨٣ - وستواصل اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين، من خلال الأنشطة الموكلة إليهما، العمل على زيادة الوعي على الصعيد الدولي بقضية فلسطين وكذلك حشد الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني وتحقيق تسوية سلمية لقضية فلسطين. وفي هذا الصدد، تشدد اللجنة على أهمية ما تقدمه الشعبة من إسهام مفيد وبنّاء دعما لولاية اللجنة. وتلاحظ مع الارتياح ما يلي: (أ) الحفاظ على مستوى الحوار القائم ومواصلة المشاركة والدعم من جانب المجتمع الدولي من أجل تحقيق أهداف البرنامج، كما يتجسد في عدد القرارات المعتمدة والاجتماعات والمؤتمرات الدولية ومناسبات الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛ (ب) استمرار مشاركة منظمات المجتمع المدني في دعم الجهود التي تبذلها اللجنة والأمم المتحدة من أجل إيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين؛ (ج) إذكاء الوعي على الصعيد الدولي بسياسات الأمم المتحدة وأنشطتها بشأن قضية فلسطين، كما يتضح من ازدياد عدد متابعي مواقع التواصل الاجتماعي التي تتعهدها الشعبة. وترى اللجنة أيضا أن برنامج التدريب السنوي لموظفي حكومة دولة فلسطين الذي تنفذه الشعبة سنويا قد أثبت فائدته، إذ أنه يسهم بشكل مباشر في الجهود الفلسطينية الرامية إلى بناء القدرات. وتوصي اللجنة بقوة بمواصلة الاضطلاع بهذا النشاط الهام الذي هو جزء من الولاية، وبتعزيزه حيثما أمكن ذلك.

٨٤ - وستركز اللجنة في برنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي ستعقدها عام ٢٠١٥ الذي ستنفذه الشعبة، على توسيع نطاق الدعم الدولي لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وتعتزم اللجنة حشد مزيد من الجهود الكفيلة بإجراء فحص دقيق على الصعيد الدولي لما يحدث من تطورات على أرض الواقع، ولا سيما

الأنشطة الاستيطانية، وستؤكد على المسؤولية التي تقع على كاهل المجتمع الدولي فيما يتعلق بوضع حد لجميع السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتشجيع في الوقت نفسه على تحقيق المساءلة فيما يتعلق بالانتهاكات الإسرائيلية وضرورة حماية الشعب الفلسطيني. وستواصل اللجنة أيضا النظر في الآثار القانونية الناشئة عن الوضع الدولي الجديد لدولة فلسطين، وستواصل أيضا توجيه الانتباه إلى محنة السجناء السياسيين الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية والحث على التوصل إلى حل لمحنتهم. وستسعى اللجنة إلى أن تُشرك في مناسباتها شخصيات وخبراء دوليين بارزين وممثلي الفئات السكانية الضعيفة، مثل النساء واللاجئين، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوازن بين الجنسين.

٨٥ - وستواصل اللجنة العمل على دعوة شخصيات مرموقة على الصعيد الدولي إلى تقديم إحاطة إلى اللجنة وسائر الأعضاء في الأمم المتحدة. وترى اللجنة أيضا أن اجتماعات المائدة المستديرة أثبتت جدواها بشكل خاص في إيجاد مقترحات عملية تتيح اتخاذ إجراءات في الأمم المتحدة وخارجها، وستواصل استخدام هذا النوع من الاجتماعات.

٨٦ - وستواصل اللجنة حشد الدعم اللازم لبناء المؤسسات الفلسطينية ولجميع الجهود الأخرى الرامية إلى دعم مقومات بقاء الدولة الفلسطينية وتعزيزها. وستتصل اللجنة بالحكومات والبرلمانيين والمجتمع المدني وتعمل معهم من أجل حشد التأييد للتوصل إلى حل عادل لجميع قضايا الوضع الدائم، بما في ذلك قضية اللاجئين، استنادا إلى مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار ١٩٤ (د-٣). وستولي اهتماما خاصا لإشراك وتمكين المرأة والشباب والمنظمات التي تمثلهم في الجهود المبذولة.

٨٧ - وتعرب اللجنة عن عميق تقديرها لمبادرات المجتمع المدني الرامية إلى دعم الشعب الفلسطيني. ولن يترسخ السلام الشامل إلا إذا طلبت المجتمعات المدنية المعنية بقوة من قياداتها السياسية العمل على إحلال ذلك السلام. وتقتضي الحاجة بذل جهود خاصة من أجل إعادة تنشيط جبهة السلام في إسرائيل. وتثني اللجنة على الأعمال التي تتسم بالشجاعة على صعيد الدعوة والتي يضطلع بها عدد لا حصر له من النشطاء، بمن فيهم شخصيات بارزة وبرلمانيون، حيث يشاركون في مظاهرات التنديد بالاحتلال ويبقون أهالي دوائرهم على علم بالواقع المر المتمثل في العيش تحت نير الاحتلال. وتشجع اللجنة الشركاء من المجتمع المدني على العمل مع حكوماتهم الوطنية وبرلمانييهم وسائر المؤسسات

لكسب دعمهم التام للأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بما فيها الأعمال التي تضطلع بها اللجنة، بشأن قضية فلسطين. وتشجع اللجنة أعضاءها والمراقبين لديها على تعبئة جهود مجتمعاتهم المدنية على الصعيد الوطني، وخاصة الشباب، وإنشاء لجان للتضامن مع دولة فلسطين.

٨٨ - وتتطلع اللجنة إلى مواصلة تطوير تعاونها مع البرلمانيين والمنظمات التي يعملون تحت مظلتها. وتقع على عاتق البرلمانيين مسؤولية خاصة إزاء كفالة أن تعمل حكوماتهم بهمة على تشجيع ومساندة المساعي الهادفة إلى تحقيق حل سلمي وعادل لقضية فلسطين، وأن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وستقوم اللجنة بالتواصل مع جمهور جديد، يشمل الحكومات المحلية، التي تضطلع بدور هام في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية وغيرها من المبادرات على الصعيد اللامركزي.

٨٩ - وستتواصل اللجنة مع جميع المجموعات الإقليمية الموجودة في الأمم المتحدة من أجل توسيع نطاق عضويتها. وستعمل اللجنة بهمة على تنظيم المزيد من المناقشات المواضيعية بشأن قضية فلسطين في مختلف منتديات الأمم المتحدة. وإذ تسلم اللجنة بالأهمية المتزايدة للبلدان النامية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فإنها ستبذل جهدا خاصا لزيادة مشاركة هذه البلدان والمنظمات في عملها.

٩٠ - وتطلب اللجنة إلى الشعبة أن تواصل تقديم دعمها الفني وخدمات دعم الأمانة، وبرنامج البحوث، والرصد والمنشورات وغيرها من الأنشطة الإعلامية في إطار دعم استراتيجية الاتصالات التي تطبقها اللجنة. وينبغي للشعبة أن تولي اهتماما خاصا للتطوير المستمر لبوابة ''قضية فلسطين'' على شبكة الإنترنت، بما في ذلك إضافة صيغة سهلة الاستعمال عبر أجهزة الاتصال المتنقلة، واستخدام شبكات المعلومات الاجتماعية على الإنترنت مثل فيسبوك وتويتر ويوتيوب. وينبغي أن تواصل الشعبة أيضا تطوير مجموعة وثائق نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين عن طريق إبراز القضايا والأحداث الراهنة، والاستمرار في رقمنة الوثائق التاريخية وتحميلها وإضافة خصائص بحث سهلة الاستعمال. وينبغي أن تواصل الشعبة التعاون مع مكتبتي الأمم المتحدة في المقر وفي جنيف في مجال البحث عن الوثائق التاريخية. وينبغي أن تعزز الشعبة برنامج التدريب السنوي لموظفي حكومة دولة فلسطين، مع إيلاء اهتمام خاص للتوازن بين الجنسين في البرنامج، وأن تتوخى الاستخدام الأمثل للموارد من أجل إتاحة مشاركة

أقصى عدد ممكن من المشاركين. وينبغي تشجيع الأعضاء والمراقبين على تقديم التبرعات حسب إمكاناتهم من أجل إرساء البرنامج على أساس مالي متين.

٩١ - وينبغي أن تواصل الشعبة تنظيم الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

٩٢ - وترى اللجنة أن البرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين الذي تنفذه إدارة شؤون الإعلام قدم إسهاما هاما في تعريف وسائط الإعلام والرأي العام بالقضايا ذات الصلة. وتطلب اللجنة مواصلة هذا البرنامج، مع توخي المرونة اللازمة التي تقتضيها التطورات ذات الصلة بقضية فلسطين.

٩٣ - ورغبة من اللجنة في الإسهام في تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، ونظرا للصعوبات العديدة التي تواجه الشعب الفلسطيني وقيادته وتكتنف عملية السلام، فإن اللجنة تهيب بجميع الدول أن تنضم إليها في هذا المسعى وأن تتعاون معها وتدعمها، وتدعو الجمعية العامة مرة أخرى إلى الاعتراف بأهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة، وإعادة تأييد الولاية المنوطة بها.

الرجاء إعادة استعمال الورق

231014 291014 14-62190 (A)